Houria MABROUK ¹

**THE ALGERIAN EXPERIENCE IN THE FIGHT AGAINST
TERRORISM**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.7-3.36>

Research Article

Received:

19/08/2021

Accepted:

28/08/2021

Published:

01/09/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The phenomenon of terrorism is one of the most dangerous phenomenon which affects the growth and development of societies negatively. It produces disastrous effects in the population by sowing fear, intimidation, terror, instability and the feeling of insecurity. Terrorism negatively affects development opportunities through the loss of human lives and the destruction of infrastructure. It is a global phenomenon that has not spared states. Algeria is one of the countries that has suffered the scourge of terrorist crime, which has cost its loss of lives and damage to its infrastructure estimated at billions of dollars. In the fight against this phenomenon, Algeria has exceptional experience and practices which deserve to be studied and analyzed. This scourge has been fought by various policies, initially dissuasive and eradicating, such as those carried out by the national army and other security forces, and it ended with a policy of reconciliation. The Algerian state is continuing its efforts, both internally, regionally and internationally to eradicate this phenomenon. Our study of this experience will be an analytical and evaluative study at all levels.

Key words: Algeria, Terrorism, Violence, Victims, Experience, Strategy, Approach, Fight, Laws, Repressive, Clemency Measures, Civil Concord, National Reconciliation.

¹ Dr. , Algiers University 1, Algeria, mabroukhouria@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-2709-5786>

التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

مبروك حورية²

الملخص

ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تؤثر سلبا على نمو المجتمعات وتطورها، وتختلف نتائج وخيمة في نفوس الأفراد بإشاعة الخوف والترويع والرعب وعدم الاستقرار والشعور بانعدام الأمن، يؤثر الإرهاب سلبا على فرص التنمية من خلال ما يخلفه من خسائر في الأرواح البشرية، وتدمير في الهياكل الأساسية. وهو ظاهرة عالمية لم تسلم الدول منها، والجزائر من أوائل التي عانت ويلات الجريمة الإرهابية التي كلفتها خسائر في الأرواح وأضرار في البنى التحتية قدرت بملايير الدولارات، وتملك الجزائر خبرة استثنائية وتجربة تستحق الدراسة والتحليل في مجال مكافحة هذه الظاهرة، إذ تصدت لها بأساليب وسياسات مختلفة كانت بدايتها ردعية استئنافية قادها الجيش الوطني وقوى الأمن الأخرى وانتهت بسياسة المصالحة. وما زالت الدولة تبذل جهودا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي من أجل اجتثاث هذه الظاهرة من جذورها، ودراستنا لهذه التجربة سوف تكون دراسة تحليلية تقييمية لكل مراحلها.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، إرهاب، عنف، ضحايا، تجربة، استراتيجية، مقارنة، مكافحة، قوانين، ردع، تدابير الرحمة، الوثام المدني، المصالحة الوطنية.

المقدمة:

تشكل الأعمال الإرهابية خطرا كبيرا يهدد المجتمع والنظام العام بالنظر لعدد الضحايا المستهدفين، وتؤثر على حيوية المصالح والمنشآت والمؤسسات، وتختلف نتائج وخيمة في نفوس السكان بإشاعة الخوف والترويع والرعب وعدم الاستقرار والشعور بانعدام الأمن، ويعتبر الإرهاب من أخطر التحديات التي تواجهها المجتمعات في هذا العصر، فلا توجد دولة بمنأى كامل عن مخاطر الجرائم الإرهابية وتداعياتها، وبات التصدي لهذه الظاهرة الشغل الشاغل لكل دول العالم، فالجريمة الإرهابية تضرب في كل مكان في العالم فهي لا تعرف الحدود ولا الأوطان، فالإرهاب عندما يختار ضحاياه لا يفرق بين الحضارات والأديان والأنظمة، فهو لا ينتمي إلى حضارة ولا ينتسب إلى دين ولا يعرف ولا نظام. تعبر ظاهرة الإرهاب على التصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول، والظاهرة على جانب كبير من التعقيد، فمن الصعب جدا معرفة السبب الذي يحدد بدايتها ويحكم مسارها، فأسبابها كثيرة ومتنوعة، ونظرا للأهمية التي تحظى بها الظاهرة، فلقد أولاه المختصون بالدراسة والبحث المستفيض. ولا شك أن القضاء عليها يستلزم دراسة الأسباب الكامنة وراءها والعمل على إزالتها من جهة، وصولا إلى مكافحة الظاهرة بحد ذاتها من جهة أخرى. فإذا كانت الدول قد اختلفت في إعطاء مفهوم واضح للإرهاب واعتمدت تشريعات تضمنت قواعد موضوعية وإجرائية متباينة، فإن للجزائر تجربة خاصة تستحق الدراسة والتحليل في مجال مكافحة هذه الظاهرة، إذ تعتبر من بين الدول التي عانت من ويلات الجريمة الإرهابية التي كلفتها خسائر في الأرواح وأضرار في البنى التحتية قدرت بملايير الدولارات، حيث تصدت لها بأساليب وسياسات مختلفة تمثلت في إجراءات قانونية خاصة ومتميزة، تزامنت مع السياسة الردعية الاستئنافية التي قادها الجيش الوطني وقوى الأمن الأخرى، اعتمدت فيها على أسلوب القمع في المتابعة والمعالجة القانونية، وانتهت بانتهاج استراتيجية خاصة معتمدة على سياسة المصالحة الوطنية من خلال إجراءات السلم وعدم المتابعة والإعفاء من العقاب، وما زالت الدولة تبذل جهودا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي من أجل القضاء على آثارها محاولة اجتثاث هذه الظاهرة من جذورها.

إشكالية الدراسة

أصبحت دراسة ظاهرة الإرهاب واقعة اجتماعية في حياة الفرد والجماعة وضرورة قصوى لتجنب مخاطرة، وتجربة الجزائر واحدة من التجارب التي تستحق الدراسة لاستخلاص العبر والدروس، وتتمحور إشكالية موضوع الدراسة في بيان

² د.، جامعة الجزائر-1، الجزائر، mabroukhouria@gmail.com

مفهوم الإرهاب والاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر في مكافحته وإلى أي مدى حققت هذه التجربة أهدافها في الحد من ظاهرة الإرهاب ودرء خطرهما.

وللإجابة على هذه الإشكالية نحاول أن نركز على مفهوم الإرهاب خلفياته وأسبابه والمراحل الأساسية التي مرت بها التجربة الجزائرية في مكافحته، وبيان ما لهذه التجربة من إيجابيات وما عليها من مآخذ وسلبات وذلك من خلال العناصر التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الإرهاب
- المطلب الأول: تعريف الإرهاب
- المطلب الثاني: أسباب الإرهاب في الجزائر
- المبحث الثاني: سياسة الجزائر في مكافحة الإرهاب
- المطلب الأول: سياسة المكافحة الأمنية
- المطلب الثاني: سياسة السلم والمصالحة
- خاتمة

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب

أثار تحديد مفهوم الإرهاب اختلافا كبيرا بين المختصين، فلقد قدمت آلاف البحوث والكتب ومئات الندوات وعشرات الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، إلا أن التفاوت والاختلاف في تحديد المقصود بالإرهاب ما زال قائما (شكري، 1991). ونحاول فيما يلي أن نتعرض للمقصود بالإرهاب من خلال تعريفاته المتعددة اللغوية والفقهية والقانونية، ثم ندرس فيما بعد أسبابه.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب

للإلمام بمعرفة معنى الإرهاب نحاول أن نستعرض تعريف كلمة إرهاب في اللغة والاصطلاح والفقه والقانون.

الفرع الأول: تعريف الإرهاب لغة

الإرهاب لغة كلمة مشتقة من الفعل أرهب، وأرهب فلاناً يعني خوّفه وفزّعه، وهو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المشدد رَهَبَ. أما الفعل رَهَبَ، يَرْهَبُ فمعناه خاف، فيقال: رَهَبَ الشيء أي خافه، وأرهب فلاناً بمعنى أخافه، وهي كلمة حديثة في اللغة العربية أساسها ومعناها الخوف والفزع، (الجهامي، 2002) والإرهاب بمعنى terrorism وهي مشتقة من كلمة terreur ظهرت في 1898 في ملحق الأكاديمية الفرنسية لوصف حكومة الثورة الفرنسية الملكية التي كانت ترهب الشعب باسم الحرية، فكان الإرهاب وصف لنظام الحكم (بن بيه، صفحة 7)، (Mnaouri, 2015) وظهرت الكلمة في معاجم اللغة اللاتينية كالقاموس الفرنسي Larousse الذي يعرفها بأنها: "مجموعة أعمال العنف (هجوم إرهابي، خطف الرهائن.. الخ) التي ترتكبها منظمات أو أفراد لخلق جو من اللأمن لممارسة الابتزاز على حكومة، أو لإشباع الكراهية حيال طائفة أو بلد أو نظام"

« Ensemble d'actes de violence (attentats, prises d'otages, etc.) commis par une organisation ou un individu pour créer un climat d'insécurité, pour exercer un chantage sur un gouvernement, pour satisfaire une haine à l'égard d'une communauté, d'un pays, d'un système » (Dictionnaire Larousse).

ولقد أورد القاموس الفرنسي Le Robert تعريفاً لكلمة الإرهاب terrorism بمعنى الرعب terreur جاء فيه: "الإرهاب هو الاستعمال المنظم للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي (كالاعتداءات والهجمات والتخريب وأخذ الرهائن)".

Emploi systématique de la violence pour atteindre un but politique ; les actes de violence (attentats, destructions, prises d'otages). Actes de terrorisme (Dictionnaire le Robert).

أما قاموس اللغة الانجليزية الصادر عن مطابع أكسفورد فيعرف الإرهاب بأنه: "استخدام الرعب خصوصاً لتحقيق أغراض سياسية". (مخير، بلا تاريخ).

الفرع الثاني: الإرهاب اصطلاحاً: الإرهاب باعتباره واقعا ملموسا من الممكن تحديده، لكن تصنيف فعل معين على أنه إرهابي غالبا ما ينحصر في استخدام بعض المصطلحات العامة التي تربك الأمور أكثر مما توضحها، فمن غير الممكن أن نضع في نفس المستوى ؟ إرهاب المخدرات للمقاتلين في كولومبيا، الكفاح المسلح لحركات التحرر، الهجوم على مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001، أو حتى العنف في الجزائر أثناء (ما يسمى) العشرية السوداء أو في أيرلندا الشمالية، فلا شك أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو الإيديولوجية أو السياسية التي تستند إليها هذه المواقف تختلف اختلافا كبيرا ومن الصعب اختزالها في شكل موحد للعنف. وتكمن الصعوبة أيضا في أن توظيف واستخدام مصطلح إرهاب مرتبط بتقدير شخصي محض للمصطلح، فما يعتبره البعض إرهابا قد يوصف بأنه مقاومة من قبل البعض الآخر، وفي رأي البعض (Bigot) "إن استخدام مصطلح إرهاب ينبع من استراتيجية يهدف من ورائها أحد الخصوم إلى نزاع

الشرعية عن الخصم الآخر أي عن عنف الآخر (الإرهابي) وتبرير عنفه هو بأنه ليس سوى ردة فعل شرعي على هذا العدوان (إرهاب الآخر)، فآلية الاتهام عندما تتحرك تعتبر ردة الفعل تلك استجابة شرعية ومقدسة، والإرهابي هو من لا يتمتع بالشرعية الكافية. إن تحديد مفهوم مصطلح الإرهاب لا شك ينبع من هذه الصعوبات، لأن الأشكال المختلفة للعنف الإرهابي تتقاطع فيها أوجه الشبه من حيث الطبيعة والوظيفة الموضوعية للعنف".

ويعرف الإرهاب على أنه "الاستخدام المتعمد أو التهديد باستخدام العنف غير العادي لتحقيق هدف سياسي من خلال ترهيب وتخويف عدد كبير من الناس، بالفعل الذي ليس له دافع محدد هو عمل إجرامي وليس إرهابي، يسعى الإرهابيون للتأثير على أصحاب صنع القرار إلا أن العنف عادة ما يوجه ضد الذين لا يشاركون في صنع القرار السياسي". (Enders & Sandler, 2002, pp. 145-165) ولقد خلت معاجم اللغة العربية القديمة من الإشارة لكلمتي الإرهاب والإرهابي، لأنها كلمات حديثة الاستعمال (حلمى، 1988، صفحة 19) وأطلق مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط، وصف الإرهابيين على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أغراضهم السياسية، (معجم المعاني) حيث تسعى المجموعات الإرهابية إلى إيجاد مناخ من الخوف والرعب والهلع بين السكان، سواء لإقامة سلطة أو تقويض أخرى عن طريق القتل وإلقاء المتفجرات والتخريب. أما الحكم الإرهابي فهو نوع من أنواع الحكم الاستبدادي يرمي إلى إثارة الرهبة، وانتهاج سياسة معاملة الشعب بالشدّة والعنف بغية القضاء على النزعات والحركات التحررية والاستقلالية.

كثير الخلاف وعدم الإجماع الدولي وحتى الإقليمي حول وضع تعريف اصطلاحى موحد للعمل الإرهابي، بحيث يميزه عما هو كفاح مسلح مشروع ضد الاستعمار أو مقاومة ضد حكم الأقلية، فالمعضلة إذا ناجمة عن الخلط الواضح بين نصوص قانونية جنائية تهدف إلى تجريم فعل ضار وبين مطالب ووجهات نظر سياسية غير مستقرة.

الفرع الثالث: الإرهاب في الفقه والقانون: دخلت فكرة الإرهاب عالم الفكر القانوني لأول مرة في المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي، الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف المحاولات الفقهية لوضع تعريف جامع مانع للإرهاب، نورد بعضاً منها فيما يلي:

أولاً: تعريف الفقه الغربي

اختلفت الفقه وتضاربت آراؤه في هذا الصدد، باختلاف المعايير التي يعتمد عليها أصحابها لتحديد مفهوم العمل الإرهابي، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى كون كل باحث يحمل أولويات معينة وأفكار مسبقة تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب. ونستعرض بعض الآراء لتحديد مدلول العمل الإرهابي في الفقه.

وعرف Laqueur Walter (1979) الإرهاب بأنه: "عمل سياسي يتم توجيهه إلى هدف محدد باستخدام التهديد المبالغ فيه للحصول على التأثير المادي وضحاياه مجرد رموز غير معينين بشكل مباشر بالاعتماد على العنف المقصود أو التهديد باستخدامه، بهدف إثارة الرعب والخوف لإجبار المستهدف على الاستسلام وتغيير موقفه".

ثانياً: تعريف الفقه العربي

عرف الدكتور شريف بسيوني الإرهاب بأنه: "استراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع، تدفعها إيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما، لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو ضرر، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة غيرهم بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول (شكري محمد، 1991) ترتكز فكرة الإرهاب على استعمال القوة غير المشروعة ويعرف الإرهاب الدولي بأنه الاعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات بالمخالفة لقواعد القانون الدولي... فهو جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي تقع تحت طائلة العقاب، ولا يعد إرهاباً إذا كان الباعث هو الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد وحقوق الإنسان أو الشعوب، وحق تقرير المصير وتحرير الأرض المحتلة ومقاومة الاحتلال لأن هذه الأفعال تقابل حقوقاً يقرها القانون الدولي (سرحان، 1973، الصفحات 173-174).

ثالثاً: التعريف القانوني

الإرهاب قانوناً هو اللجوء إلى أعمال العنف المنافية للقانون أو التهديد بها من جانب جماعة ترمي إلى تحقيق هدف يتعارض مع أهداف السلطة الشرعية، والمشرع عادة لا يخوض في مسألة التعاريف ويتركها للفقه وهذا ما فعله المشرع الفرنسي والجزائري في تعريفهما للإرهاب، حيث عرفاه من خلال ذكر الأفعال التي تعد عملاً إرهابياً، والعمل الإرهابي كجريمة يجب أن يتوافر فيها الركن المادي والمعنوي القائم على عنصر القصد، والقصد المراد به في الجريمة الإرهابية هو القصد الخاص الذي يترجم في هدف محدد وباعث خاص.

1- تعريف الإرهاب في القانون الفرنسي

أصدر المشرع الفرنسي في البداية القانون رقم 647-66 المؤرخ في 22 يوليو 1996 لمكافحة الإرهاب الذي خضع للتعديل عدة مرات، لم ينص على تعريف الإرهاب إنما نص على عدد من الأفعال تعتبر جرائم إرهابية، لكن وجدنا تعريفاً في مشروع القانون السابق الذكر المتعلق بمكافحة الإرهاب (senat.fr) بحيث ذكر في هذا المشروع بأن قانون العقوبات

الفرنسي عرف العمل الإرهابي بأنه فعل يتعلق بـ "مشروع فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال الجسيم بالنظام العام عن طريق التخويف أو الإرهاب". ويشمل فئتين من الجرائم:

- من جهة، جرائم موجودة مرتكبة في إطار مشروع ذو طابع إرهابي، وتتعلق بجرائم القانون العام التي تُرتكب في ظروف خاصة ويضفي عليها طابعاً محدداً.
 - من جهة أخرى، العديد من الجرائم المحددة بشكل مستقل، غير تلك المنصوص عليها.
- لقد أثار الارتباط بـ "المشروع" الإرهابي الذي يجعل من الممكن إضافة وصف الجرائم الإرهابية، بعض الخلافات أثناء فحص القانون الصادر في 9 أيلول: سبتمبر 1986 من طرف المجلس الدستوري، حيث قال معارضو النص إن غموض هذا المفهوم يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في المادة 8 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789، ومع ذلك اعتبر المجلس الدستوري في قراره رقم 86-213 المؤرخ في 3 سبتمبر 1986، أن شرط العلاقة مع مؤسسة إرهابية قد ذكر من أجل الدقة الكافية واعتبر الدفع غير مؤسس.
- جرائم القانون العام التي تشكل عملاً إرهابياً عندما تُرتكب في إطار مشروع إرهابي: ويتعلق الأمر بالجرائم المحددة في القائمة المنصوص عليها في المادة 1-421 المعدلة بالقانون 2016-819 من قانون العقوبات وهي:
- 1- الاعتداء المتعمد على الحياة والسلامة الشخصية والاختطاف والحبس القسري واختطاف الطائرات والسفن وأي وسيلة نقل أخرى المحددة في الكتاب الثاني من هذا القانون.
 - 2- السرقة والابتزاز والتدمير والإتلاف والتخريب وكذلك جرائم المعلوماتية المحددة في الكتاب الثالث من هذا القانون.
 - 3- الجرائم المتعلقة بالمجموعات القتالية المحددة في المواد 13-431 إلى 17-431 والجرائم المحددة في المادة 6-434 و 2-441 حتى 5-441.
 - 4- الجرائم المتعلقة بصنع أو حيازة أو تبادل المنتجات الخطرة (متفجرات، أسلحة وذخائر من الفئتين الأولى والرابعة، أسلحة بيولوجية أو الأسلحة السامة، أسلحة كيميائية)، المحددة في قانون الدفاع وقانون الأمن الداخلي.
 - 5- إخفاء عائدات إحدى الجرائم الأربع السابقة.
 - 6- جرائم غسل الأموال.
 - 7- التداول من الداخل المحددة في المواد 1-465 إلى 3-465 L من قانون النقد والصرف.
- إن وصف الأعمال بالإرهابية له أثره في تشديد العقوبات المفروضة سواء كانت عقوبات الأصلية (مشددة المادة 3-421 من قانون العقوبات)، أو أنها عقوبات تكميلية (المادة 3-422 من القانون قانون العقوبات).
- وبموجب المادة 2-421 من قانون العقوبات، يعتبر عملاً إرهابياً إدخال مادة في البيئة (جو، تربة، باطن الأرض، ماء) أو غذاء من المحتمل أن يُعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر. الإرهاب "الإيكولوجي".
- لقد توسع المشرع الفرنسي في تحديده للأفعال الإرهابية توسعاً كبيراً فلقد احتوى الفصل الأول من العنوان الثاني من قانون العقوبات حوالي 18 مادة كل مادة تتضمن عدد من الأفعال تحمل وصف الأفعال الإرهابية من المادة 1-421 إلى غاية 8-421 من قانون العقوبات.

2- تعريف الإرهاب في القانون الجزائري

ذكر المشرع كلمة إرهاب أول مرة من خلال المرسوم التشريعي رقم 92:03 المؤرخ في 30:09:1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، احتوى هذا المرسوم على 43 مادة تضمنت القواعد الموضوعية والإجرائية في مكافحة الإرهاب، ونصت المادة الأولى منه على تعريف العمل التخريبي أو الإرهابي، لكن ألغي هذا المرسوم بموجب المادة 2 من الأمر رقم 95:11 الصادر في 25:2:1995 المعدل والمتمم لقانون العقوبات. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، وقانون الإجراءات رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 الذي نص في مادته 87 مكرر على تعريف الإرهاب بأنه: يعتبر فعلاً إرهابياً أو تخريبياً في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي والجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حركة النقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.

- الاعتداء على المحيط وإدخال مادة أو تسريبها في الجو أو باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية، من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.
- عرقلة السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.
- تحويل الطائرات أو السفن أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل.
- إتلاف منشآت الملاحة الجوية أو البحرية أو البرية.
- تخريب وإتلاف وسائل الاتصال.
- احتجاز الرهائن.
- الاعتداءات باستعمال المتفجرات أو المواد البيولوجية أو الكيماوية أو النووية أو المشعة.
- تمويل إرهابي أو منظمة إرهابية.

- ويأخذ وصف الجريمة الإرهابية أو التخريبية إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أية جمعية، أو تنظيم جماعة منظمة يكون غرضها القيام بعمل إرهابي أو تخريبي وكذا انخراط أو مشاركة مهما يكن شكلها في الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات أو المنظمات المذكورة آنفاً، مع معرفة غرضها. (المادة 87 مكرر قانون العقوبات).

- كما يأخذ وصف الجريمة الإرهابية أو التخريبية الإشادة بالأعمال الإرهابية أو التخريبية أو تشجيعها أو تمويلها بأية وسيلة كانت (المادة 87 مكرر 4)، وكذا إعادة طبع ونشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات التي تشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية (المادة 87 مكرر 5)، وأيضا كل جزائي ينشط أو ينخرط في الخارج في جمعية أو جماعة أو منظمة إرهابية أو تخريبية مهما كان شكلها أو تسميتها حتى وإن كانت أفعالها غير موجهة ضد الجزائر (المادة 87 مكرر 6).

- وتأخذ كذلك وصف الجريمة الإرهابية أو التخريبية حيازة أسلحة ممنوعة أو ذخائر والاستيلاء عليها أو حملها أو الاتجار فيها أو استيرادها أو تصديرها أو صنعها أو تصليحها أو استعمالها دون رخصة من السلطة المختصة. وكذا بيع عن علم أسلحة بيضاء أو شرائها أو توزيعها أو استيرادها أو صنعها لأغراض مخالفة للقانون (المادة 87 مكرر 7).

- وأضاف المشرع بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 26:06:2001 فعلن آخرين يأخذان وصف الجريمة الإرهابية أو التخريبية وهما انتحال صفة إمام مسجد واستعمال المسجد مخالفة لمهنته النبيلة (المادة 87 مكرر). (بوسقيعة، 2006، الصفحات 46-47).

خلاصة. بالرغم من محاولة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات تحديد مفهوم الفعل الإرهابي من منطلق أن "الإرهاب" هو شكل من أشكال العنف المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية "كالاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم، وزرع القنابل والعبوات الناسفة واختطاف وسائل النقل... أو تفجيرها... إلا أن اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب واختلافها في مفاهيم الحرب، المقاومة، الغزو والتحرير، ظل قائما مما أدى إلى صعوبة اتفاق بشأن التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب في الجزائر

الإرهاب ليس له وجه واحد بل اختلف باختلاف الزمان والمكان لكن جوهره الأساسي لم يتغير، والإرهاب ليس حدثاً طارئاً في تاريخنا المعاصر، بل يعود ظهوره إلى ما بعد الحرب الباردة، أما جذوره فتمتد إلى حوالي ألفي عام. (المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، 2020، صفحة 6).

ولا شك أن استعراضنا لأسباب وخلفيات الإرهاب في الجزائر تمكننا من وضع التهديدات الإرهابية الماضية والمحتملة في سياقها على خلفية سوابقها، لأجل الوصول إلى السبل المناسبة لقمع هذه الظاهرة والوقاية منها، إذ يستحيل العلاج قبل تفهم أسباب العلة. لأن تجاهل الظاهرة وعدم معرفة أسبابها يؤدي حتما إلى تفاقمها ويطيل في أمدها ويصعب إخماد نارها والتعافي من أثارها. ليس من المنطقي إدانة الإرهاب دون معرفة أسبابه، والأسباب تختلف من بلد إلى بلد، لكن العامل المشترك بينها هو ممارسة العنف والقوة والإقصاء والتهميش وغلق أبواب الحوار من قبل أحد أطراف الصراع، فالعنف لا يولد إلا عنفا. بالنسبة لأسباب الظاهرة في الجزائر فلقد أرجع بعض الباحثين استفحال الظاهرة إلى التطرف الديني والتشيع بقيم غريبة عن المجتمع الجزائري في غياب الدور الوظيفي للدولة في هذا المجال، وهناك من يرجعها إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وحتى نفسية، ومنهم من يرجعها إلى أسباب سياسية تتمثل في الصراع على السلطة، والحقيقة أن الإرهاب في الجزائر نتاج لهذه الأسباب مجتمعة تتعرض لها بالتحليل فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية والنفسية: يعتبر المختصون والدارسون للجماعات الإرهابية في الجزائر، أن الأوضاع الاجتماعية المزمنة في البلاد أحد الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة العنف والتطرف، فمعظم الذين التحقوا

بالجماعات المسلحة من الشباب القاطنين بالأرياف والأحياء الفقيرة الذين يعانون من الحرمان والبطالة والتهميش والفشل الدراسي، حيث يتولد لدى هذا النوع من الشباب إحساسا بالنقص وعدم تقبل المجتمع له، وقد يكون هذا الشعور دافعا للشخص لإثبات وجوده عن طريق التطرف، فالتحق بالجماعات الإرهابية في الجزائر المدمنين على المخدرات وأصحاب السوابق القضائية والبطالين وأصحاب المهن المتدنية، وبعض القوى الاجتماعية المهمشة الأخرى التي تعيش الاغتراب في وطنها وتشعر بالإقصاء وإهمال الدولة لحاجياتها، فهي لا تشعر بأي انتماء معنوي تجاه السلطة الحاكمة الذي بدأ الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ينخر جسدها، وبعض المطالبين بنظام إسلامي تسوده العدالة الاجتماعية تكافؤ الفرص فكل هذه الظروف تغذي الإرهاب والتطرف والثورة على النظام. فوجد هؤلاء الملاذ لهم تحت لواء الجماعات المسلحة هروبا من أوضاع المعيشة المتردية وبحثا عن غذ أفضل.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية

انهارت أسعار النفط سنة 1986 باعتباره مصدر الدخل القومي للجزائر بالعملة الصعبة وانهار تبعها لها اقتصاد الدولة، فتخبطت البلاد في المديونية التي ارتفعت من مليار دولار سنة 1970 إلى 26 مليار دولار سنة 1988، وارتفعت إلى أكثر من 30 مليار دولار سنة 1998 ثم تراجعت إلى 28,5 مليار دولار سنة 1999، وأمضت الدولة اتفاق على إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، وبلغت قيمة خدمة الديون خلال 12 عام 66,5 مليار دولار، وازدادت حدة التفاوت الاجتماعي وبدأت الدولة في تطبيق التعديل الهيكلي للاقتصاد وانخفضت قيمة العملة إلى 50% وأتبعته الدولة سياسة التقشف، وتحرير مجمل الأسعار وتجميد الأجور (العياشي، 1999، الصفحات 16-17) وفشلت الدولة فشلا ذريعا في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية بسبب تقلص محسوس في الموارد المالية، وشلل في قطاع الصناعة بلغ العجز به ملايين الدينارات، وإهمال كبير لقطاع الفلاحة (بوعلي، 2010، صفحة 116) وكان لذلك تداعيات على انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري بسبب البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية المرفوع عنها دعم الدولة، حيث يقل دخل الفرد فيها عن واحد دولار يوميا، مما أدى بالطبقة الفقيرة إلى التحول للسوق السوداء كقصد موازي لسد حاجياتها. في حين لم تتمكن الدولة من تقليل الإنفاق العام بسبب نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها برنامج مكافحة الندرة الذي يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية، ولا شك أن البطالة هي أكثر المظاهر لتأزم الأوضاع الاقتصادية في البلاد فلقد مست كل الفئات، فيبلغ عدد البطالين في الجزائر قرابة المليون والنصف بطل وطلت البطالة حتى خريجي الجامعات الجزائرية، ناهيك عن أزمة السكن الخائفة التي يعاني منها المجتمع، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت بشكل أو بآخر في انتفاضة بعض الشباب انضم بعضها منهم تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها الجماعات المسلحة في حرب على الأوضاع.

الفرع الثالث: الأسباب السياسية

بدأت الصراعات السياسية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر: كانون الأول عام 1978 حول من يخلفه من بين رجال الحزب الحاكم، "حزب جبهة التحرير الوطني" بزعامة محمد الصالح يحيوي ووزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، انتهى الصراع على الحكم بتدخل الجيش واختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية في 9 فبراير: شباط عام 1979، وظل الصراع قائما بين تيارين أحدهما يطالب بتعيين المسؤولين في الدولة من بين أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ويقوده عبد العزيز بوتفليقة، والثاني يطالب بتفرغ أعضاء المكتب السياسي للمهام الحزبية فقط ويقوده محمد الصالح يحيوي. وفي خضم الصراعات استطاع الشاذلي بن جديد أن يجمع بين وظيفة رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في ظرف عامين من حكمه. وظلت الصراعات السياسية قائمة بين مراكز القوى في الدولة، متزامنة مع انهيار أسعار النفط وانهيار الدخل القومي للدولة وعجز الدولة عن دفع ديونها للمؤسسات والبنوك الدولية، وشعر الرئيس الشاذلي بضعفه أمام رجال الحزب وممن وقفوا في وجه التغيير، وكانوا في الحقيقة أكبر المنتفعين من هذا الجمود السياسي، وما كان أمام الرئيس الشاذلي آنذاك إلا الإعلان عن إصلاحات سياسية في خطابه الشهير في أكتوبر عام 1988 خطاب كان بمثابة الشرارة الأولى لاشتعال أحداث أكتوبر 1988 تعبيرا صارخا عن رفض الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجامدة التي وسعت الهوة بين السلطة والمجتمع، واهتز رمز الدولة باهتزاز ثقة الشعب في حكمه، وأظهر الواقع فئتين في المجتمع فئة قليلة حققت ثراء في ظرف قصير أمام أغلبية تعاني الفقر والتهميش، فتمثلت انتفاضة الشباب في أكتوبر 1988 ثورة على الفساد وعلى العيش في ظل الحزب الواحد الذي استأثر بالسلطة، فكانت ربيعا جزائريا خلف العديد من القتلى أسفر عن إصلاحات سياسية بدأت بتغيير الدستور الذي سمح في مادته 40 بالتعددية الحزبية (عمر، 2019).

دور الإسلاميون في الأزمة السياسية: كان لإقرار نظام التعددية الحزبية فرصة للتيارات المعارضة لنظام الحكم في الظهور، وظهر التيار الإسلامي بقوة من خلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اعتمدت رسميا من طرف الدولة كحزب إسلامي في أيلول: سبتمبر سنة 1989. كان للحزب شعبية كبيرة من خلال زعيمه علي بلحاج وعباسي مدني، وحملت الجبهة الإسلامية شعارات كانت سببا في اتهامها من طرف الجيش بأنها تريد فرض نفسها من خلال الديمقراطية "الملحدة"

برأيها وإقصاء الآخر، وحذرت الجبهة الإسلامية من تهديدات الجيش، وكان بينهما سجل كلامي لم تصحبه مواجهة مباشرة، والترم الرئيس الشاذلي بالديمقراطية ونُظمت الانتخابات البلدية في 12 حزيران: يونيو 1990 حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كاسحا، تزامن ذلك مع موجة التضيق الممارس على هذا التيار من طرف قوات الأمن قابلته الجبهة باحتجاجات ومظاهرات واعتصامات في كل أنحاء البلاد، داعية إلى إضراب عام في عام 1991، وعرقلة مؤسسات الدولة، لتنتهي الأمور بإعلان الرئيس الشاذلي بن جديد حالة الحصار وتأجيل الدور الأول للانتخابات التشريعية في 4 جوان 1991، واعتقال كل من عباسي مدني وعلي بلحاج في 30 جوان 1991، وفي نوفمبر 1991 هاجمت مجموعة مسلحة يتزعمها جهادي أفغاني ثكنة عسكرية بمنطقة قمار بمدينة الوادي، واتهمت المجموعة بانتماها للجبهة الإسلامية للإنقاذ لكن الجبهة نفت ذلك، وفي هذا الجو المشحون بالتوتر نُظم الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 كانون الأول: ديسمبر سنة 1991، وكانت أول انتخابات حرة في تاريخ الجزائر فازت فيها الجبهة الإسلامية بـ 188 مقعد في المجلس الشعبي الوطني مقابل 16 مقعد لجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، وقبل خمسة أيام فقط من إجراء الدور الثاني للانتخابات التشريعية ألغيت هذه الأخيرة وكان من المتوقع أن تفوز فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قدم الرئيس الشاذلي استقالته في 11 كانون الثاني: جانفي 1992 وأعلنت حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا طبقا للمرسوم الرئاسي 92-44 بتاريخ 9 شباط: فبراير 1992 الذي أصدره الرئيس المغتال محمد بوضياف، وحلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتاريخ 05 آذار: مارس 1992 بموجب المادة 33 من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989 وهو نفس القانون الذي سمح بوجودها. ودخلت الجبهة الإسلامية في صراع عنيف مع النظام وشجعتها الحركات المتطرفة والمقاتلين القدامى في أفغانستان المنظمين تحت لوائها على المطالبة بالنصر الانتخابي عن طريق العنف بحمل السلاح، فقاد الإرهابيون عمليات استهدفت عناصر الأمن والجيش ومثقفين وصحفيين وأي شخص يعارض التوجه الإسلامي، ولم يقف العنف عند هذا الحد بل استهدف مؤسسات الدولة منها مطار الجزائر الدولي في 26 آب: أغسطس 1992 وأيضا استهدف المدنيين الذين يعتقد أنهم أيدوا الانقلاب العسكري وتقاسوا عن القيم الإسلامية كما تعرفها الجماعات الإسلامية.

وانتهى المطاف بالنظام إلى الزج بآلاف المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية في المعتقلات بالصحراء، الأمر الذي جعل آلاف من الشباب الذين لديهم إحساس بالظلم يلتحقون بالجناح السري للحركة الإسلامية في الجبال، فنشب صراع مسلح بلغ من العنف والتقتيل والمجازر الجماعية مبلغا خطيرا استمر لسنوات سميت بالعيشية السوداء، ما تزال آثارها وتداعياتها إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: سياسة الجزائر في مكافحة الإرهاب

إذا كانت الدول قد اختلفت في إعطاء مفهوم واضح لجريمة الإرهاب، واعتمدت على قواعد قانونية موضوعية وإجرائية مختلفة، فإن المشرع الجزائري عمد إلى خلق استراتيجية خاصة لمكافحة الجرائم الإرهابية، وذلك عبر مرحلتين أساسيتين من خلال سن إجراءات قانونية خاصة ومتميزة تعتمد أسلوبا أمنيا قمعيا ردعيا في ملاحقة الإرهابيين تزامن مع معالجة قانونية وقضائية اتصفت بالخاصة والاستثنائية في مرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية اعتمدت الدولة أسلوب التسامح (Bennadji, 2007, pp. 171-199).

من خلال إجراءات السلم والمصالحة الوطنية، وهي المقاربة التي اعتمدتها الجزائر كنموذج لمكافحة الظاهرة والتي سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في خصوصية هذه الإجراءات وطبيعتها.

المطلب الأول: السياسة الأمنية الردعية

ندرس المرحلة الأولى من هذه السياسة التي اعتمدت فيها الجزائر على تدابير أمنية راديكالية قادها الجيش الوطني وقوات الأمن المختلفة، تزامنت مع محاولة وضع قوانين موضوعية وإجرائية لضبط الأوضاع اتسمت هي الأخرى بطابع الاستثنائية وخروجها عن القواعد العامة العادية.

الفرع الأول: التدابير الاستثنائية

إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 كانون الأول: ديسمبر عام 1991 متحصلة على 188 مقعد من أصل 430 كما سبق البيان، جعلها تدعو علنا لتأسيس الدولة الإسلامية وكانت شعاراتها "لا ميثاق لا دستور الإسلام هو الحل"، رفضت الدولة ذلك واعتبرته تطرفا وفكرا أحاديا، تزامن ذلك مع حالات الشغب والانفلات الأمني، أدى بالسلطة إلى استعمال إجراءات استثنائية غير عادية لمواجهة الاضطرابات الأمنية، معلنة في البداية حالة الحصار وفيما بعد إعلان حالة الطوارئ.

أولا: إعلان حالة الحصار

تسمح حالة الحصار لرئيس الجمهورية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية بهدف الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة واستعادة النظام والسير العادي للمرافق العمومية (شيهوب، 1998، صفحة 35). وأعلنت حالة

الحصار آنذاك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91:196 المؤرخ في 4 جوان 1991، حفاظا على الأمن والسير الحسن للمصالح العامة في البلاد، واستمرت حالة الحصار 6 شهور، وصدر بعد ذلك القانون رقم 91:23 المؤرخ في 06 ديسمبر 1991 والمتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن العمومي في الحالات الاستثنائية، ثم صدر المرسوم الرئاسي في 4 جانفي 1992 الذي قضى بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني، وقدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته وحل محله المجلس الأعلى للدولة، وألغى الدور الثاني للانتخابات التشريعية، ومنعت الجبهة الإسلامية من الممارسة السياسية. وزج بالآلاف من الناشطين الشباب والمتعاطفين معها في مراكز الاعتقال، وكان إلغاء الانتخابات التشريعية بالنسبة لحزب جبهة الإنقاذ بمثابة إعلان حرب لغتها السلاح قادها "الجيش الإسلامي للإنقاذ" (AIS) الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، المتحالف مع الجماعات الجهادية في كل أنحاء البلاد وكان أبرزها "الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA)، في مواجهة عنيفة مع الجيش الوطني الذي مسك زمام الأمور الأمنية. وأدى تأزم الأوضاع وخطورتها على أمن البلاد إلى إعلان حالة الحصار، هذه الحالة التي أقل ما يمكن القول عنها أنها صعدت من حالة الاحتقان وأثرت على الحقوق والحريات الفردية والجماعية، فتراجعت حرية التنقل المضمونة دستوريا بفرض حظر التجول المادة 8 من مرسوم إعلان حالة الحصار، وتعرض الحق في الحرية للمساس بسبب إجراءات الاعتقال الإداري، وإخضاع بعض الأشخاص للإقامة الجبرية طبقا للمادة 4، أيضا تعرض الحق في حرمة المسكن للمساس جراء السماح بتفتيش المساكن ليلا ونهارا تطبيقا للمادة 7، أما الحريات الجماعية فلم تسلم هي الأخرى من المساس، كحرية الاجتماع المضمونة دستوريا بمنع التجمعات والمظاهرات والمسيرات في الأماكن العامة طبقا للفقرة 3 من المادة 7 من المرسوم السابق، وقيدت حرية إنشاء الجمعيات بموجب المادة 9 من المرسوم المتضمن إعلان حالة الحصار.

ثانيا: إعلان حالة الطوارئ: لجأت الجزائر إلى إعلان حالة الطوارئ وتُعَرَف هذه الحالة فقها بأنها: "نظام استثنائي مبرر بفكرة الخطر المحدق بكيان الدولة يُسَوَّغ اتخاذ تدابير قانونية مخصصة لحماية البلاد كلاً أو جزءاً منها ضد الأخطار الناجمة عن عدوان مسلح داخلي أو خارجي، عن طريق نقل صلاحيات السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية"، ونص المشرع على حالة الطوارئ في المادة 91 من دستور سنة 1996 الساري المفعول آنذاك ونصها: "يقرّر رئيس الجمهورية، إذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار، لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، واستشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، والوزير الأول، ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع. ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار، إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعيتين معا"، المادة 97 من دستور 2020.

أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة الراحل محمد بوضياف حالة الطوارئ لمدة سنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92:44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 وذلك بهدف استتباب النظام العام وتعزيز أمن الأشخاص، ثم المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 6 فبراير: شباط 1993 الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ، تحت مبرر الوضع الأمني، واستمرت حالة الطوارئ إلى غاية 2011 حيث اجتمع مجلس الوزراء على إثر الاحتجاجات المتزايدة السياسية والمهنية، فقرر رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة تحت الضغط رفع حالة الطوارئ بموجب الأمر رقم 11:01 المؤرخ في 23:02:2011 (بوالشعير، 2013، صفحة 322)، بعد استتباب الأمن.

آثار حالة الطوارئ على الحياة العامة: إن إعلان حالة الطوارئ في البلاد أدى إلى توسيع سلطات الضبط الإداري المخولة للدولة وكذا صلاحيات المحاكم العسكرية، وهذا طبقا لما ورد في نص المادة 4 من المرسوم رقم 92-44 المتضمن إعلان حالة الطوارئ، كما يمكن للإدارة الخروج عن قواعد المشروعية وهذا ما يعرض الحريات العامة للمساس، فهناك تقليص للدور الرقابي للقضاء على أعمال الإدارة تماشيا مع الظروف الاستثنائية، مع الحفاظ في جميع الأحوال على الحد الأدنى المطلوب للمشروعية.

الفرع الثاني: التدابير القانونية الصارمة

تزامنت هذه المرحلة مع المرحلة الأمنية الردعية، سنت خلالها مجموعة من القوانين الموضوعية والإجرائية الاستثنائية، لمواجهة الإرهاب الداهم بالتوازي مع الإجراءات الأمنية تحت قيادة الجيش وقوات الأمن المختلفة.

أولا: القوانين الموضوعية الاستثنائية

أمام ضعف القوانين الجنائية العادية وعدم فاعليتها في مواجهة خطر الإرهاب، لجأت الدولة إلى إعلان حالة الطوارئ وسن قوانين استثنائية نشر إلى أهمها فيما يلي:

- المرسوم التشريعي رقم 92:03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.

يعتبر أول تشريع داخلي جزائري جرم الأفعال الإرهابية ولم يعزفها تضمن 43 مادة، وجمع بين القواعد الموضوعية التي تحدد طبيعة الأعمال المرتكبة وصورها، وتجريمها، وبين القواعد الإجرائية التي تحكم مراحل الدعوى العمومية، كما يعتبر هذا المرسوم الذي جاء في فترة استثنائية وهي حالة الطوارئ، قانونا استثنائيا بآتم معنى الكلمة، ورغم ما جاء به من ردع في مكافحة الجرائم الإرهابية بوضع عقوبات وإجراءات صارمة، إلا أنه عيب عليه توسعه في نطاق السلوك الإرهابي،

وإعطائه مفهوما للإرهاب من خلال عبارات تعوزها الدقة والوضوح على حساب الحقوق والحريات الأساسية، أيضا تضمن إنشاء المجالس الخاصة التي قيدت حقوق الدفاع وظلت تركيبها سرية. تعرض هذا المرسوم للانتقادات خصوصا من المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية التي أعربت عن قلقها من أن التعريف يتعارض مع القانون الدولي من حيث أنه يسمح بتجريم الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان (العفو، الدولية، 1993).

الأمر رقم 95:11 المؤرخ في 25 فبراير 1995، المعدل لقانون العقوبات حل محل المرسوم التشريعي رقم 92:03، الذي عجلت الانتقادات الموجهة إليه بالتراجع عنه بإلغائه وإدماج القواعد الخاصة بجرائم الإرهاب ضمن قواعد قانون العقوبات وقانون الإجراءات، حيث صاغ المشرع النصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب في قانون العقوبات، في القسم الرابع مكرر تحت عنوان (الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية)، في المواد من 87 مكرر إلى غاية المادة 87 مكرر 10 من قانون العقوبات.

وتعتبر المادة 87 مكرر الإطار القانوني لتجريم ظاهرة الإرهاب في الجزائر بنصها: (يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي). بينما تضمنت المواد الأخرى العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم الإرهاب والتخريب، دون أن يعطي المشرع تعريفا دقيقا لجريمة الإرهاب.

القانون رقم 05:01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم، هدفه تجفيف منابع تمويل الإرهاب يتكون من حوالي 36 مادة، ونصت المادة الثالثة منه بقولها: "تعتبر جريمة تمويل الإرهاب، في مفهوم هذا القانون، كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات".

ثانيا: القوانين الإجرائية الاستثنائية

- بداية المرسوم التشريعي 92-03 المؤرخ في 30:09:1992 السابق الذكر والذي تضمن قواعد إجرائية صارمة جدا في مجال التحري والتحقيق والمتابعة والمحاكمة، وصفت بالاستثنائية خصوصا ما تعلق منها بالمجالس القضائية الخاصة بمحاكمة الجرائم الإرهابية بما فيها من مساس بضمانات الحق في المحاكمة العادلة، ألغى المرسوم بالأمر رقم 95:11 المؤرخ في 25 فبراير عام 1995 وعُدلت بموجبه بعض نصوص قانون الإجراءات الجزائية مثلا (المادة 16) التي توسع الاختصاص المحلي للشرطة القضائية إلى كافة التراب الوطني والمادة 51 تمديد مدة التوقيف للنظر إلى 12 يوم، والمادة 45 التي تسمح بالتفتيش خارج الميقات القانوني أي ليلا ونهارا. والمادة 248 منحت لمحكمة الجنايات بمختلف المجالس القضائية الموجودة بالتراب الوطني اختصاص الفصل في قضايا الجرائم الإرهابية والتخريبية، بعد أن كان الاختصاص ينحصر للمجالس القضائية الخاصة الموجودة في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران بموجب المرسوم التنفيذي 92:387 مؤرخ في 20 أكتوبر 1992 وهذا التراجع عن تطبيق القوانين الاستثنائية والعودة للقوانين العادية كان تحت تأثير انتقاد المنظمات الحقوقية.

وبذلك فقد جمع المشرع الجزائري بين ردع الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية من حيث طرق البحث والتحري، وممارسة الدعوى العمومية، والتحقيق إلى المحاكمة، وإلغاء القواعد ذات الطابع الاستثنائي الخاصة التي كانت سارية المفعول تكريسا لضمانات المتهم، وتوسيعها بصورة أكثر فعالية تماشيا مع مبادئ حقوق الإنسان.

- القانون رقم 04:14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 توسيع الاختصاص المحلي لجهات المتابعة والتحقيق والمحاكمة (الأقطاب الجزائية) طبقا للمواد 37 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية.

- القانون 22:06 المؤرخ في 20:12:2006 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية اعتماد أساليب البحث والتحري الخاصة، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور، التسرب، التسليم المراقب. وتلتها تعديلات أخرى سعى من المشرع لضمان حقوق الإنسان وحرياته.

ثالثا: السياسة الأمنية الاستثنائية

كانت السلطات الجزائية في حالة إرهاب بسبب العنف الجماعات المسلحة في السنوات الأولى للأزمة، إلى درجة أن هناك من توقع سقوط النظام واستلام الإسلاميين لمقاليد الحكم، لكن العكس حدث فلقد أثبت الجيش الوطني تماسكه حيث طبقت السلطات مقاربة يقودها الأمن في السنوات من 1992-1995 واتخاذ سياسة اقتصادية من خلال إعادة جدولة مدفوعات الدين الخارجي سنة 1995 حيث تمكنت من تخصيص بعض الأصول لتحديث الجيش وتزويده بالتكنولوجيا وأنشئت العديد من الوحدات الأمنية المتخصصة للقضاء على الإرهاب واستئصال جذوره نذكر منها:

أ- مجموعة التدخل الخاصة (GIS) Groupe d'intervention spécial وهي مجموعة قوات خاصة أنشئت عام 1987 في البداية بـ 300 عضو، وهي مسؤولة عن مكافحة الإرهاب، كما أنها وحدة فرعية من دائرة الاستعلام والأمن (DRS) Département du renseignement et de la sécurité التي يعود تاريخ إنشائها إلى وقت حرب التحرير وكانت تحت

قيادة عبد الحفيظ بوالصوف وتحمل اسم وزارة التسليح والعلاقات العامة Ministère de l'armement et des liaisons (MALG), (Arezki, 2016) générales.

وأنشئت تبعاً لها فرق التدخل الخاصة على مستوى الدرك والجيش، مهمتها التدخل السريع على غرار المفزة الخاصة السرايا الخاصة للتدخل (SSI) Sections de sécurité et d'intervention، مهمتها التدخل في العمليات الخطيرة خارج المدن في القضايا الإجرامية والمسائل بالغة الأهمية، مثل تحرير الرهائن من أيدي الإرهابيين، مثل العملية الأخيرة في تيقنوتورين المنطقة البترولية في الصحراء، وكان لهذه الفرق تحت قيادة جهاز دائرة الاستعلام والأمن اليد الطولي في دحر معقل الإرهاب بزعامة الجنرال محمد مدين المدعو توفيق، وكشفت الأبحاث التي أجرتها بعض المنظمات الحقوقية مثل منظمة العفو الدولية عن أنماط معينة للعنف وبعض الانتهاكات الخطيرة في حالات التوقيف والاعتقال اتهمت بها دائرة الاستعلام والأمن، وحلّ هذا الجهاز فيما بعد (العفو الدولية، 2006).

ب- إنشاء جمهرة العمليات الخاصة للشرطة (GOSP) الاسم المختصر Groupement des opérations spéciales de la police مهمتها التدخل في المدن ضد الأفراد المسلحين الذين يشكلون خطراً على أمن الأشخاص والممتلكات، إما عن طريق التفاوض أو عن طريق القوة، ومن مهامها أيضاً تقديم الخبرة والمعونة في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق الاستخبارات وجمع المعلومات حول الإرهابيين وتفكيك المتفجرات، وتسيير عمليات حجز الرهائن، أيضاً مرافقة ونقل المجرمين الخطرين وتساهم في عملية الضبط القضائي، تقوم أيضاً بمهام المساعدة المدنية، أنشئت في 22 جويلية 2016 تعمل تحت إشراف المدير العام للأمن، معظم أفراد الجمهرة من مجموعة الشرطة (BRI) فرقة البحث والتدخل Brigade de recherche et d'intervention أو الفرقة المتحركة للشرطة القضائية (BMPJ) Brigade mobile de la police judiciaire، أيضاً بعض العناصر من وحدات حفظ النظام، (UMO) Unités de maintien de l'ordre، تلقت هذه الفرقة تدريباً عالياً وميدانياً ولعناصرها خبرة عالية في مجال التصدي للجريمة الإرهابية.

ج- إنشاء فرق الحرس البلدي: هو جهاز أمني ينشط في البلديات النائية التي مسها الإرهاب بدرجة أكثر من المدن، يعمل تحت وصاية الوالي، صدر المرسوم التنفيذي رقم 96-265 بتاريخ 3 أوت 1996 الخاص بإنشاء الحرس البلدي وكانت النواة الأولى له المناطق التي تسميها الجماعات الإسلامية المسلحة بالمناطق المحررة، كمدن البليدة والشلف وعين الدفلى وضمت هذه الفرق 94 ألف عون عبر التراب الوطني، استمر عمل هؤلاء الأعوان في ضمان أمن عدد من البلديات إلى غاية بداية الألفية.

د- إنشاء فرق الدفاع الذاتي: أنشئت هذه الفرق في القرى والمداشر النائية، التي طالتها يد الإرهاب بحكم بعدها عن مصالح الأمن، وتتكون من مواطنين جهزتهم الدولة بالسلح وتولوا الدفاع عن أنفسهم وعن غيرهم من المواطنين. ولقد بلغ عدد المتطوعين في صفوف فرق الدفاع الذاتي حوالي 200 ألف متطوع، ساهموا في الحد من تواجد الجماعات الإرهابية والحد من نشاطاتها الإجرامية، وساهموا في القبض على العديد من الإرهابيين، وقد أثبتت هذه الفرق جدواها في مكافحة الإرهاب تحت إشراف القوى العسكرية، وغالباً ما اقتصر مهمة هذه الفرق على الدفاع عن نفسها في مواجهة الاعتداءات الإرهابية في حدود المناطق التي يقطنون بها، دون السماح لهم باستخدام السلاح خارج هذا النطاق. ولقد ساهمت هذه الفرق في حماية المدنيين وقتالها للجماعات المسلحة الجهادية وإضعافها في مناطقها المحررة، ولقد فقدت الجماعات المسلحة حوالي 6 آلاف مقاتل ما بين 1994-1996 سمح ذلك بعودة المهجرين إلى منازلهم. (داليا غانم، 2019).

دفعت الفرق المذكورة الثمن غالياً، فكانت الأكثر استهدافاً من طرف الإرهابيين سواء أكانت في مواجهة مباشرة معهم أم عن طريق الاغتيالات، فتعرضت كل أسلاك الشرطة والدرك وأفراد الجيش الوطني حتى شباب الخدمة الوطنية للاغتيالات البشعة. وبالمقابل ساهم العنف العشوائي الذي مارسه بعض عناصر الأمن في تطرف الآلاف من الجزائريين الذين لم يكن الكثير منهم على علاقة بالحركة الإسلامية ولا بفكر هذه الحركات.

المطلب الثاني: السياسة التصالحية

بادرت الدولة باتخاذ تدابير عفو لفائدة الإرهابيين الراغبين في العودة إلى درب التوبة، كانت أولها إجراءات عفو وتخفيف أقرها المرسوم التشريعي 92-3، ثم تلاها الأمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة، والقانون رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوثائق المدني وفي الأخير "الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" الذي عرض للاستفتاء في 29 أيلول: سبتمبر 2005 ودخل حيز النفاذ بموجب الأمر 01-06 المؤرخ في 28 شباط: فيفري 2006، وتلتها مراسيم أخرى تتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، وإعانة الأسر الفقيرة التي ابتليت بضلوع أحد أفرادها في الإرهاب، نستعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: تدابير الرحمة: وتعرف بقانون الرحمة، أول التدابير التي لجأت إليها الجزائر بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 المؤرخ في 25 شباط: فبراير 1995، تأسست على أحكام المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب التي تقضي بالإعفاء من المتابعة بالنسبة لمن لم يتورط في جرائم قتل، وتخفيف العقوبات للمتورطين في تلك الجرائم شرط تسليم أنفسهم للسلطات خلال شهرين من صدور هذا المرسوم، إلا أنه لم يحقق نجاحاً نظراً

لمدته المحددة بشهرين، صدر على إثره قانون الرحمة الذي يقضي بالتخفيف والإعفاء من العقوبات بالنسبة للمتورطين في الإرهاب ما لم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة أو يستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات وفق شروط معينة. وكان الدافع وراء هذا القانون هو حقن دماء الجزائريين، وقد لقي هذا المسعى من الرئيس اليامين زروال آنذاك استحسانا كبيرا من الشعب، من أجل تحقيق السلم والقضاء على العنف، وسلم على إثره عدد من المغرر بهم أنفسهم للسلطات للاستفادة من قانون الرحمة الذي تضمن 12 مادة موزعة في ثلاث فصول، تناول الفصل الأول تدابير الرحمة، والفصل الثاني الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذا القانون، والفصل الثالث تضمن بعض الأحكام الخاصة بالأشخاص الذين غرر بهم من قصر وغيرهم، ولقد تضمن القانون إجراءات منها الامتناع عن المتابعة وتخفيض العقوبات. (لونيس، 2016، صفحة 57 وما يليها). ويعتبر قانون الرحمة من التدابير الأولى التي واجهت بها الجزائر مآسي الإرهاب، ورغم النتائج الإيجابية التي حققها هذا القانون حيث مهد الطريق أمام توبة مئات المسلحين قدرت آنذاك بحوالي 4 آلاف مسلح نزلوا من الجبال وتم العفو عنهم (جريدة الاتحاد، 2006)، إلا أن هذه التدابير تزامنت مع الحلول الأمنية الاستثنائية التي اتخذتها الدولة رسميا، فكانت غير كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية إلى منحنى أكثر تطرفا وراديكالية رافضة الاستفادة من أحكام هذا القانون الذي اعتبرته استسلاما. (وقاف، 2006، صفحة 86).

الفرع الثاني: قانون الوثام المدني: لقد تم الإعلان عن قانون "استعادة الوثام المدني" رقم 99-08 في 13 تموز: يوليو 1999، ملغيا بذلك أحكام الأمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كسياسة للاتفاق الموقع بين الجيش وبعض المسلحين، وتمت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة في استفتاء أجري في 16 أيلول: سبتمبر 1999، كان الإطار الزمني لهذا القانون محددا استمر حتى 13 كانون الثاني: يناير 2000 كانت الغاية السامية من هذا القانون استتباب الأمن والعودة إلى الاستقرار، وكان المعنى بهذا القانون الذين تورطوا في أعمال إرهابية ويرغبون في التوقف عن نشاطهم الإجرامي ليستفيدوا من الإعفاء من المتابعات أو الوضع رهن الإجراء أو تخفيف العقوبات. أما الإعفاء من المتابعات فيخص الذين لم يرتكبوا جريمة من الجرائم المبينة في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات أدت إلى القتل أو سببت عجزا دائما أو تفجيراً في أماكن عامة أيضا الذين يحملون أسلحة أو متفجرات وسلموها للسلطات المادة 4، شرط أن يُشعر السلطات في ظرف 6 أشهر من تاريخ هذا القانون بتوقفه عن كل عمل إرهابي المادة 3 من هذا القانون، بالنسبة للوضع رهن الإجراء وهو تأجيل مؤقت للمتابعات إلى حين التأكد من استقامة الشخص المعني بالإجراء أو الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال منصوص عليها في المادة 87 مكرر 3، ويستثنى منها الذين ارتكبوا جرائم القتل الفردية والجماعية والتفجيرات في الأماكن العامة أو جرائم الاغتصاب. يقرر الوضع رهن الإجراء من 3-10 سنوات يسمح لهم خلالها خدمة الدولة في محاربة الإرهاب لمدة أقصاها خمس (5) سنوات، وتشرف على العملية لجنة الإجراء طبقا للمادة 14 وما يليها من قانون الوثام المدني. بالنسبة لتخفيف العقوبات فلقد ورد النص عليها في الفصل الرابع المادة 27 وما يليها.

حقق قانون الوثام المدني نجاحا نسبيا في التخفيف من درجة العنف بتسليم المسلحين السلاح سيما الجناح المسلح للجهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة مدني مزراق، لكن سرعان ما عاد بعضهم إلى حمل السلاح من جديد بسبب البطء في إجراءات العفو وعدم إدماجهم في المجتمع، كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الرئيس بوتفليقة يعلن عن ميثاق السلم والمصالحة.

الفرع الثالث: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: عرضه رئيس الجمهورية كمشروع للاستفتاء في 14 أوت عام 2005، ولقد أخذ هذا الميثاق شرعيته بالاستفتاء عليه بنسبة بأغلبية ساحقة في 29 أيلول: سبتمبر 2005، وأصبح ساري المفعول بموجب الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 شباط: فبراير 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة، تلتها مراسيم ثلاث رئاسية تنظيمية ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 06-93، المؤرخ في 28 فبراير 2006 يتضمن تعويض ضحايا المأساة الوطنية، والمرسوم 06-94 المؤرخ في 29 فبراير 2006 يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، والمرسوم 06-95 المؤرخ في 29 فبراير سنة 2006 يتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، تركز وثيقة السلم والمصالحة على عدد من الأفكار الأساسية ترمي إلى تدعيم السلم والمصالحة ولم الشمل وإنهاء إراقة الدماء فلقد حصدت الحرب على الإرهاب وتسبب الصراع في أعقاب ذلك بمقتل أكثر من 200 ألف شخص واختفاء 7 آلاف آخرين ونزوح حوالي مليون جزائري داخل البلاد، إضافة إلى ذلك تعرض الآلاف للتعذيب والاعتصاب، وتشير التقديرات إلى أن الأضرار المادية الناجمة عن ذلك بلغت نحو 20 مليار دولار (داليا غانم، 2016).

أظهرت سياسة محاربة الإرهاب التي جمعت المقاربتين الناعمة والخشنة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية على إقدام 15000 إرهابي على نبذ العنف، وعمدت الحكومة إلى مساعدة هؤلاء العائدين على الاندماج في المجتمع ووفرت لهم فرص عمل وأعطتهم إحساسا بالانتماء وتنمية روح المواطنة لديهم، وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على

تسليم أنفسهم بمحض إرادتهم والعودة إلى كنف المجتمع وفي نفس الوقت أخلت مسؤولية عناصر قوات الأمن والجيش باختلاف فصائلها عن عمليات القتل خارج القانون والاختفاء القسري، تميّنا لجهودهم في الحفاظ على الطابع الجمهوري للنظام وعدم قبول الجهات القضائية التحقيق في الجرائم المرتكبة.

على الرغم من النجاحات المحققة على الصعيدين الدولي والوطني في مجال مكافحة الإرهاب من خلال سياسة الانتقال من النهج الأمني العسكري إلى النهج السلمي الذي انتهجه المشرع الجزائري، وهذا من خلال النصوص التشريعية التي تطرقنا إليها، غير أن هناك الكثير من النقائص التي تكتنف تلك النصوص منها: عدم الاهتمام إلى حل مشكلة المفقودين التي ما زالت تؤرق العديد من العائلات الجزائرية، وعدم استعداد الدولة الجزائرية لإجراء تحقيقات ومعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف، وإن كانت هناك محاولات جادة لحل هذه المعضلة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، وقفنا بالفعل على أنها تجربة خاصة ما فتئت الدولة تراجع أخطاءها وتطور من نجاحاتها، تجربة تمكنت من خلالها الدولة صد الهجمات الإرهابية التي عصفت بمقدرات البلاد البشرية والمادية بكل ما تملك من وسائل وإمكانات مكنتها من اكتساب خبرة في هذا المجال وجعلتها شريكا دوليا في محاربة الإرهاب.

تركزت تجربة الجزائر في البداية على سياسة أمنية ردعية استتصالية قادها الجيش الوطني وقوى الأمن المختلفة وبعض الفرق الأخرى التي ينقصها التكوين مثل فرق الدفاع الذاتي، فواجهت عنف الجماعات الإرهابية بعنف أشد، مما أطال في عمر الأزمة وزاد من حدة الصراع حتى كاد أن يعصف بنظام الدولة.

- تزامن اتخاذ السياسة الاستتصالية مع الاعتماد على قوانين موضوعية وإجرائية أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت قوانين استثنائية غير عادية أثرت سلبا على حقوق الإنسان وحرياته وعرض الدولة للانتقادات من طرف الهيئات الحقوقية.

لاحظنا أيضا من خلال هذه الدراسة، أن غياب المرجعية الدينية والفكرية لدى الشباب وتخلّفها عن القيام بدورها في التوجيه وعدم استغلال القدرات الشبابية، ساعد على التأثير بأيديولوجيات خارجية من الفكر المنحرف وعدم القناعة بمؤسسات الدولة.

على الرغم من النجاحات المحققة على الصعيدين الدولي والوطني في مجال مكافحة الإرهاب من خلال سياسة الانتقال من النهج الأمني العسكري إلى النهج السلمي، من خلال قانون الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة. إلا أن الكثير من النقائص اعترت هذه المبادرة خصوصا ما تعلق بمشكلة المفقودين التي ما زالت تؤرق العديد من العائلات الجزائرية بحثا عن مصير ذويهم، كذلك غلق الملف المتعلق بحالات الاختطاف ومحاسبة المسؤولين عن الإعدام خارج إطار القانون، هذا الملف كان سببا في إدانة الجزائر من طرف لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب.

وانطلاقا مما سبق يمكننا القول أن الإرهاب نتاج فكر منحرف، وكل المجتمعات بكافة مؤسساتها مسؤولة عن مكافحته والتصدي له، فبقدر ما يقع على المؤسسات الأمنية من التزامات، تعتبر المؤسسات الفكرية العلمية الإعلامية والتربوية بدورها مسؤولة مسؤولية كبرى في بناء المفاهيم الصحيحة، والقيم الإنسانية السليمة لتحصين المجتمعات من الأفكار المنحرفة والأفعال المتطرفة، وتوفير المناخ الثقافي الملائم من خلال مراجعة الأقوال والتصرفات والفتاوى التي كان لها تأثيرها السلبي، وصياغة خطاب ديني قوامه التسامح ونبد العنف والتطرف.

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون أمنية أو فكرية فقط، بل تتطلب أيضا أخذ البعد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني للمشكلة في الاعتبار. وفي هذا الصدد يجب أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا هاما من مكافحة الإرهاب، وإيجاد حلول سلمية للصراعات والنزاعات السياسية عن طريق الحوار وقبول الآخر، فإن أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن الفقر والبؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيق نتائجها وخيمة جدًا.

أما الجوانب الاستخباراتية الأمنية والقضائية فيجب أن تكون على جانب كبير من الكفاءة والتكامل من أجل مواجهة التحركات الإرهابية وكذا التخصص والتعاون القضائي في مجال مكافحة الإرهاب ضرورة لا بد منها إذ يجب أن تكون في صلب جهود مكافحة الإرهاب نظرا للطابع الخاص للجرائم الإرهابية وعلاقتها ببعضها البعض في أكثر من مكان في العالم. وحتى تكون المكافحة فعالة يجب أن تتم في كنف احترام دولة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، والعمل باستمرار على توطيد المسار الديمقراطي والتعديدي في البلاد، لأن ذلك يعتبر الرد الأنجع على كل أنواع العنف والتطرف.

قائمة المراجع

القوانين

- قانون رقم 01-14 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 4 فبراير 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 7، بتاريخ 16 فبراير، 2014.
- الأمر رقم 95-10 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 شباط: فبراير 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 1 مارس 1995.
- الأمر رقم 95-11 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 شباط: فبراير 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 1 مارس 1995.
- الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 شباط: فبراير 1995 المتضمن تدابير الرحمة، الجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 1 مارس 1995.
- الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 شباط: فبراير 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة، الجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 18 فبراير 2006.
- المرسوم التشريعي رقم 93-02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 الموافق 6 فبراير 1993 يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ الجريدة الرسمية عدد 8، 1991 بتاريخ 7 فبراير: شباط 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 92-03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30:09:1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرسمية عدد 70، بتاريخ 1 أكتوبر 1992.
- المرسوم الرئاسي رقم 91-196 المؤرخ في 01 ذي القعدة 1411 الموافق 4 جوان 1991 يتضمن تقرير حالة الحصار، الجريدة الرسمية عدد 29 بتاريخ 12 يونيو 1991.
- المرسوم الرئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 09 فبراير 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية عدد 10 بتاريخ 9 فبراير 1992.
- المرسوم الرئاسي 06-93، مؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق 28 شباط: فبراير 2006 يتضمن تعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 28 فبراير 2006.
- المرسوم الرئاسي رقم 06-94 مؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق 28 شباط: فبراير، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 28 فبراير 2006.
- المرسوم الرئاسي رقم 06-95 مؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق 28 شباط: فبراير يتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 28 فبراير 2006.

المراجع باللغة العربية

- احسن بوسقبة. (2006). الوجيز في القانون الجزائري العام (الإصدار الرابعة). (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، المحرر) الجزائر.
- أحمدي بوجلطية بوعلي. (2010). سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ماجستير. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
- العايشي وقاف. (2006). مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- سعيد بوالشعير. (2013). النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 96 السلطة التنفيذية (المجلد 3). (ديوان المطبوعات الجامعية، المحرر)
- عبد العزيز محمد سرحان. (1973). حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية. المجلة المصرية للقانون الدولي (29)، الصفحات 173-174.
- عبد الهادي عبد العزيز مخيمر. (بلا تاريخ). الإرهاب الدولي مع دراسة الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، سلسلة دراسات القانون الدولي. (دار النهضة العربية، المحرر) القاهرة.
- علي لونيبي. (2016). قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بالإرهاب. مجلة معارف (21)، صفحة 57 وما يليها.
- عنصر العياشي. (1999). سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. (دار الأمين للطباعة والنشر، المحرر) القاهرة.
- محمد عزيز شكري. (1991). الإرهاب الدولي (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
- مسعود شيهوب. (1998). الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية. (جامعة الجزائر، المحرر) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية (1)، صفحة 35.
- ناصر إبراهيم الجهماني. (2002). مفهوم الإرهاب في القانون الدولي. الجزائر: دار الكتاب العربي.
- نبيل احمد حلمي. (1988). الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

المراجع باللغة الأجنبية

- Arezki, S. (2016, 04). Un demi-siècle d'histoire du renseignement algérien, revue-afrique-contemporaine. Consulté le 06 27, 2021, sur cairn.info: www.cairn.info
- Bennadji, C. (2007). Algérie: l'année du pardon...officiel » L'année du Maghreb, 2005-2006. Paris: CNRS Editions.
- Time-Series Estimates. International Studies Quarterly, 46, pp. 145-165.
- Laqueur, W. (1979). Le terrorisme. Paris: PUF.
- Mnaouri, A. (2015). Approche comparée de l'appareil législatif franco-marocain en matière de lutte contre le terrorisme, thèse de Doctorat. (U. Perpignan, Éd.) France.

المواقع الإلكترونية باللغة العربية

- العفو الدولية. (10 تموز: يوليو، 2006). سلطات بلا حدود: التعذيب على يد الأمن العسكري في الجزائر. تاريخ الاسترداد 29 07, 2021, من <https://www.amnesty.org>
- العفو الدولية. (1993). الجزائر: تدهور حقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ. تاريخ الاسترداد 27 12, 2020, من <https://www.amnesty.org>
- المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب. (مايو، 2020). تاريخ الاسترداد 10 حويلية، 2021, من <https://www.nato.in>
- جريدة الاتحاد. (22 آب: أغسطس، 2006). المسلحون التائبون في الجزائر النزول من الجبال وإشكالية الاندماج. تاريخ الاسترداد 07 08, 2021, من <https://www.alittihad.ae:article:69902:2006>
- داليا غانم. (28 نيسان: إبريل، 2016). الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة. (مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، المحرر) تاريخ الاسترداد 12 07, 2021, من <https://carnegie-mec.org:2016:04:28:ar-pub-63483>
- داليا غانم. (22 تموز: يوليو، 2019). المداميك المتقلبة للإسلام في الجزائر. (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، المحرر) تاريخ الاسترداد 15 06, 2021, من <https://carnegie-mec.org>
- عبدالله بن بيه. (بلا تاريخ). الإرهاب التشخيص الحلول، محاضرات منتدى الفكر الإسلامي. تاريخ الاسترداد 05 جويلية، 2021, من <https://iifa-aifi.org>
- عز الدين عمر. (13 مارس، 2019). العشرة السوداء لماذا سقطت الجزائر في مستنقع الدم ؟ . تاريخ الاسترداد 11 أفريل، 2020, من <https://www.aljazeera.net>
- معجم المعاني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 06, 2021, من <https://www.almaany.com>

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

- Bigot, D. (s.d.). L'impossible cartographie du terrorisme. Consulté le 06 30, 2021, sur OpenEdition Journals: <https://journals.openedition.org>
- Dictionnaire Larousse. (s.d.). Consulté le 05 10, 2021, sur <https://www.larousse.fr:dictionnaires:français:terrorisme:77478>
- Dictionnaire le Robert. (s.d.). Consulté le 05 10, 2021, sur <https://dictionnaire.lerobert.com>
- Enders, W., & Sandler, T. (2002). Patterns of Transnational Terrorism, 1970-1999: Alternative senat.fr. (s.d.). Consulté le 05 20, 2021, sur <https://www.senat.fr:rap:I05-117:I05-1173.html#>